

وثيقة معلومات المشروع  
مرحلة التقييم المسبق

تقرير رقم: PIDA233

اسم المشروع	مشروع إدارة المخلفات الصلبة في غزة (P121648)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	الضفة الغربية وقطاع غزة
القطاع (القطاعات)	إدارة المخلفات الصلبة (92%)، وإدارة الحكم المحلي (البلديات) (8%)
أداة الإقراض	منحة استثمارية محددة
الرقم التعريفي للمشروع	P121648
المقترض	منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)
هيئة إدارة التنفيذ	صندوق إقراض وتطوير البلديات
فئة التصنيف البيئي	التقييم الكامل - أ
تاريخ إعداد وثيقة معلومات المشروع	24 سبتمبر/أيلول 2012
التاريخ التقديري لإتمام التقييم المسبق	10 يناير/كانون الثاني 2014
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	31 مارس/آذار 2014
القرار	
قرارات أخرى	

## أولاً. سياق المشروع:

### السياق القطري

أدت الظروف المضطربة التي تشهدها الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تداعيات اجتماعية واقتصادية مباشرة على السكان، ومن ذلك زيادة معدلات السياسية الفقر والبطالة وانعدام الثقة في أن يشهد المستقبل تطورات إيجابية. وقد تعثر إحراز أي تقدم في مفاوضات السلام وكذلك في الأهداف الاقتصادية والسياسية منذ الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 2006 وأدت إلى فرض قيود إسرائيلية، وظهور انقسامات داخلية في المجتمع الفلسطيني. وأسهمت هذه العوامل في انتشار عدم الاستقرار، فضلا عن خلق مصاعب مالية واقتصادية هائلة.

وبعد سنوات من النمو القوي، بدأ النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية مؤخرا، وخاصة في الضفة الغربية، في التراجع والانخفاض. وكان النمو الذي شهدته الأراضي الفلسطينية منذ عام 2012 مدفوعا بالدرجة الأولى بالتدفقات الكبيرة في معونات المانحين التي مكنت القطاع العام من التوسع. وتشير اتجاهات النمو الأخيرة إلى أنه في حين تزداد مساهمة الخدمات التي تمولها الحكومة في الاقتصاد الفلسطيني، فإن حصة القطاعات التجارية قد تراجعت. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار القيود الإسرائيلية على حرية التنقل والتجارة وإمكانية الوصول إلى المنطقة (ج). بيد أن نموذج النمو هذا قد أثبت عدم قدرته على الاستمرار. وقد أحدث التراجع الكبير في معونات المانحين في عام 2012، مقترنا بالقيود الإسرائيلية، تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الفلسطيني: تراجع معدل النمو الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة من متوسط قدره 11 في المائة في 2010-2011 إلى 6 في المائة عام 2012. واستمر الوضع الاقتصادي في التدهور عام 2013، حيث أفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن معدل النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة لم يزد على اثنين في المائة في النصف الأول من عام 2013. وفيما شهد قطاع غزة معدل نمو نسبته 8 في المائة، فقد انكمش الإنتاج في الضفة الغربية بواقع 0.1 في المائة.

ويعتبر انتشار الفقر في قطاع غزة أكثر شدة عنه في الضفة الغربية. ففي عام 2011، بلغ المعدل الإجمالي للفقر في القطاع 38 في المائة مقارنة بنسبة 18 في المائة في الضفة الغربية، وهو ما يزيد بواقع الضعف. علاوة على ذلك، فإن انتشار الفقر يتعلق بالأمن الغذائي: حيث أشارت دراسة<sup>1</sup> أجريت عام 2012 أن "حوالي 1.57 مليون نسمة - أو ما نسبته 34 في المائة من الأسر الفلسطينية - عانوا من انعدام الأمن الغذائي العام الماضي.

وقد أسفرت القيود المفروضة على الدخول إلى قطاع غزة والخروج منه عن معوقات كبيرة أمام النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تفاقم حالة الفقر لسكان غزة. وتقتصر السلع التي يُسمح بدخولها إلى القطاع على 72 بندا مخصصا للأغراض الإنسانية. واعتبارا من عام 2012، استؤنف دخول الوقود والسلع الأخرى، وهو ما عاد بالنفع على السكان المحليين في القطاع. إلا أن الصادرات، التي يتجه معظمها إلى أوروبا، يتعين أن تمر بداية عبر إسرائيل. وتشمل الصادرات الرئيسية لقطاع غزة الزهور والفواكه والخضروات.

<sup>1</sup> دراسة استقصائية عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي، 2012. منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بالشرق الأدنى (أنروا)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ص 5.

## ثانيا. السياق القطاعي والمؤسسي

### قطاع المخلفات الصلبة

يشكل إنتاج المخلفات الصلبة والتخلص منها في الضفة الغربية وقطاع غزة مصدر قلق إنمائي واضح في الوقت الحالي. فأحجام المخلفات المنتجة كبيرة. وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والإستراتيجية الوطنية لإدارة المخلفات الصلبة للسلطة الفلسطينية إلى أن حجم إنتاج المخلفات الصلبة خلال السنوات 2010-2014 سيكون في حدود 78644 طنا شهريا. وعلى مستوى الأسر المعيشية، فإن الإنتاج اليومي للمخلفات المنزلية يعتبر مرتفعا: إذ تنتج الأسرة المعيشية الواحدة في المتوسط حوالي 3.5 كيلو غرام من المخلفات يوميا، وترتفع هذه النسبة إلى 3.9 كيلو غرام في الضفة الغربية، لكنها تنخفض إلى 2.7 كيلو غرام في قطاع غزة.

وقد قطعت الضفة الغربية خطوات كبيرة في إدارة المخلفات الصلبة: إذ تم، برعاية مشروع إدارة المخلفات الصلبة والشؤون البيئية، إنشاء المدفن الصحي الشمالي (جنين) ودخل حيز التشغيل في يوليو/تموز 2007.<sup>2</sup> ويجري حاليا إنشاء مدفن صحي مماثل لخدمة محافظتي بيت لحم والخليل من خلال مشروع إدارة المخلفات الصلبة الجاري تنفيذه في جنوب الضفة الغربية<sup>3</sup>، الذي يُتوقع أن يدخل حيز التشغيل في أبريل/نيسان 2013. كما يجري حاليا التخطيط لإنشاء مدفن صحي في المنطقة الوسطى.

وعلى الصعيد المؤسسي، جرى إنشاء مجلس الخدمات المشتركة في جنين. وفي أعقاب إنشاء المدفن الصحي بمحافظة جنين، حدث تحسن ملحوظ في نظم إدارة المخلفات الصلبة شمال الضفة الغربية. وبجانب الغرض المتوخى منه، أطلق هذا المجلس برنامجا لإعادة تدوير المخلفات (اعتبارا من سبتمبر/أيلول 2011) بمشاركة القطاع الخاص<sup>4</sup> عبر تقديم خدمات تخلص من المخلفات مقابل رسوم للبلديات غير الأعضاء في المجلس. وجرت محاكاة نموذج المجلس في حالة مجلس الخدمات المشتركة للخليل وبيت لحم في مجال إدارة المخلفات الصلبة.

### قطاع غزة<sup>5</sup>

<sup>2</sup> اعتماد من البنك الدولي بقيمة 9.42 مليون دولار سعى إلى تحسين إدارة المخلفات في محافظة جنين من خلال: بناء مدفن صحي، وإعادة تأهيل المقالب العشوائية وإغلاقها، وتحسين خدمات إدارة المخلفات الصلبة عن طريق توفير المعدات والتدريب وبناء القدرات في مجلس الخدمات المشتركة.

<sup>3</sup> تستهدف منحة من البنك الدولي بقيمة 12 مليون دولار تحسين خدمات التخلص من المخلفات في محافظتي بيت لحم والخليل. ويشتمل هذا المشروع على بناء القدرات لمجلس الخدمات المشتركة، وإنشاء مدفن صحي وتدشين حملة لزيادة الوعي الجماهيري بغرض الحد من إلقاء المخلفات، واسترداد الموارد، واسترداد التكلفة.

<sup>4</sup> يبلغ إجمالي الكمية اليومية للمخلفات التي تدخل المدفن الصحي حوالي 700 طن، تتم استعادة ما نسبته 10-15 في المائة منها باعتباره مكونات عضوية لأغراض صناعة الأسمدة العضوية بأسلوب الكمر، كما تتم استعادة 10 أطنان يوميا من الكرتون من الكمية المتبقية، وطن واحد من المعادن يوميا، و5 أطنان من المواد البلاستيكية لأغراض إعادة التدوير يوميا. أما إعادة تدوير المواد غير العضوية فيتوقف على طلب السوق.

<sup>5</sup> تعتمد المعلومات الواردة هنا على دراسة الجدوى والتصميم التفصيلي الخاص بإدارة المخلفات الصلبة في الأجلين القصير والطويل في قطاع غزة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، يناير/كانون الثاني 2012، وأعدتها دي إتش في وشركاؤه (DHV and Partners). وأجريت هذه الدراسة على مدى 12 شهرا حتى مايو/أيار 2011.

خلافًا للضفة الغربية، يواجه قطاع غزة تحديات فنية وبيئية واجتماعية ومؤسسية ومالية أكبر بكثير. فمساحة قطاع غزة تبلغ نحو 365 كيلومترا مربعا، بطول 40 كيلومترا وعرض يتراوح بين 7 - 10 كيلومترات، وتعتبر مدينة غزة من أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في العالم، حيث تبلغ الكثافة 4380 شخصا لكل كيلومتر مربع. وفي عام 2011، بلغت كمية المخلفات الصلبة التي أنتجها سكان القطاع البالغ عددهم 1.6 مليون نسمة نحو 550 ألف طن، بواقع 1500 طن يوميا. ومن المتوقع أن يزداد تعداد السكان إلى نحو 2.08 مليون نسمة بحلول عام 2020، مما يعني أن إنتاج المخلفات الصلبة سيصل إلى حوالي 2094 طنا يوميا، ثم إلى ما يقدر بحوالي 3400 طن يوميا بحلول عام 2040.

وعلى غرار الخدمات العامة الأخرى، تواجه إدارة المخلفات الصلبة في قطاع غزة ضغوطا بالغة نتيجة بدرجة كبيرة لقيام الحكومة الإسرائيلية بإغلاق المنطقة، مما أسفر عن جملة أمور منها التجزؤ الشديد لنظام جمع المخلفات والتخلص منها وسوء إدارته<sup>6</sup>، فضلا عن عدم تلبيته للمعايير الصحية والبيئية العامة الأساسية. علاوة على ذلك، تعاني قدرات مقدمي خدمات إدارة المخلفات من الضعف، وقد أدى سوء الظروف الاقتصادية العامة للسكان المحرومين إلى عجزهم أو امتناعهم عن سداد رسوم الخدمات الأساسية لجمع المخلفات والتخلص منها.

خدمات الجمع الأساسية للمخلفات. في قطاع غزة، تتولى البلديات البالغ عددها 33 بلدية مسؤولية تقديم الخدمات الأساسية لجمع المخلفات. وتتفاوت ممارسات جمع المخلفات من بلدية إلى أخرى: ففي الأحياء المكتظة بالسكان، فإن القاعدة المتبعة هي أن تجري عملية جمع المخلفات من المنازل يوميا؛ أما في المناطق التجارية المزدهمة، فيمكن أن تجري مرتين يوميا؛ إلا أنه في المناطق المبنية الأقل كثافة، فتتم عملية الجمع من الحاويات الموضوعة في الشوارع بواقع 2-3 مرات أسبوعيا. ووفقا لدراسة الجدوى الخاصة بالمشروع، فإن طرق الجمع الأساسية الحالية تواجه العديد من التحديات والمصاعب التشغيلية والمالية، ومنها:

- أن عملية جمع المخلفات تتم في أحوال كثيرة باستخدام عربات تجرها الحمير<sup>7</sup>، مما يؤثر في مستوى الكفاءة، وسلامة الحيوانات. ويقوم مشغلو القطاع الخاص بجمع المخلفات باستخدام العربات التي تجرها الحيوانات، مما يسهم في تجزؤ منظومة الجمع.<sup>8</sup>
- أن أسطول العربات المستخدمة في جمع المخلفات قديم وبحاجة إلى استبداله.<sup>9</sup>
- امتناع السكان أو رفضهم سداد رسوم خدمات النظافة، وذلك في أحوال كثيرة بسبب سوء عملية الجمع. ولذا، يتعين

<sup>6</sup> تؤثر هذه القيود على عدة أمور منها استيراد المعدات الجديدة الخاصة بالمخلفات الصلبة.

<sup>7</sup> هناك نحو 260 عربة تجرها الحمير في بلدية غزة وحدها.

<sup>8</sup> رغم قلة المعلومات عن حالة المعدات المتوفرة حاليا لجمع المخلفات، ثمة حاجة لإجراء دراسات تفصيلية لوضع تصميم لنظام أفضل وفعال من ناحية التكلفة؛ لا تتوفر أية معلومات عن أعمار وصحة الحيوانات المستخدمة، ولا عن حالة العربات. وقد أعطت الملاحظات الميدانية أثناء الزيارات الانطباع بأن العربات التي تجرها الحيوانات بحاجة إلى الإصلاح، وأن الحيوانات المستخدمة كبيرة السن ومنهكة القوى بشكل عام.

<sup>9</sup> توجد 10 عربات لضغط المخلفات حاليا مودعة بالمستودعات في الضفة الغربية منذ عام 2010 كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد استوردها. إلا أن إسرائيل منعت دخولها إلى القطاع. وللتعويض عن نقص عربات ضغط المخلفات، ولخلق فرص عمل للفئات المهمشة، فقد سهل الدعم الخارجي استيراد حمير ومول الجهود الرامية إلى إنتاج عربات جمع المخلفات محليا. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق قروض تنمية البلديات والجمعيات الأهلية بتمويل هذه المساندة إلى البلديات، وذلك ضمن برامج التشغيل المؤقت.

- التصدي بشكل منهجي لمشكلة "الاستغلال المجاني"، وخاصة بالنسبة للمواطنين الذين يمكنهم تحمل التكلفة.
- أن عملية جمع المخلفات الصلبة والتخلص منها تمثل أكبر بند تكلفة في ميزانيات البلديات<sup>10</sup> التي غالبا ما تعتمد على الدعم الذي تتلقاه من السلطة الفلسطينية والمانحين.

ونظرا لتعدد المشكلات ذات الصلة بعملية الجمع الأساسية، كان ضروريا إجراء دراسات تفصيلية حول الأحياء والبلدات، وتعزيزها بعمليات تشاور مجتمعية من أجل تصميم نظام يتسم ببسر التكلفة والفاعلية.<sup>11</sup>

التخلص من المخلفات: توجد بقطاع غزة ثلاثة مدافن صحية مخصصة لهذا الغرض وسبعة مقالب عشوائية، وهي تشمل: مدفن المخلفات بمنطقة حجر الديك في الشمال الذي تديره بلدية غزة، ومدفن المخلفات بمنطقة دير البلح في المنطقة الوسطى الذي يديره مجلس الخدمات المشتركة لدير البلح، ومدفن المخلفات بمنطقة الفخاري (صوفا) في الجنوب الذي تديره بلدية رفح. ومن بين الثلاثة، فإن مدفن دير البلح هو الوحيد الذي يلبي المعايير الصحية الدولية. إلا أن هذا المدفن، الذي شيد عام 1995 بمساعدة ألمانية، قد بلغ طاقته الاستيعابية القصوى، وكذلك الحال بالنسبة للمدافن الآخرين. أما المقالب العشوائية فهي منتشرة في أجزاء القطاع وتعاني من سوء الصيانة.

على الصعيد المؤسسي: توجد خمسة مقدمين لخدمات إدارة التخلص من المخلفات الصلبة في قطاع غزة، على النحو التالي:

- يخدم مجلس الخدمات المشتركة لشمال غزة أربع بلديات في شمال القطاع.
- تتولى بلدية غزة، في إطار اختصاصها، إدارة المخلفات الصلبة.
- يخدم مجلس الخدمات المشتركة لدير البلح 13 بلدية وقرية في المنطقة الوسطى من القطاع.
- يخدم مجلس الخدمات المشتركة برفح ثلاث بلديات تقع حول بلدية رفح.
- تتولى بلدية رفح إدارة مخلفاتها الصلبة.
- تقدم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) خدمات إدارة المخلفات الصلبة لثمانية مخيمات للاجئين تنتشر في أنحاء القطاع، وتستخدم مجالس الخدمات المشتركة ومرافق البلديات القائمة لأغراض التخلص من المخلفات.

وفي هذا السياق، تشكل المسائل التالية أولويات بالنسبة لقطاع غزة:

<sup>10</sup> أفاد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أن الرسوم الحالية لجمع المخلفات الصلبة لكل أسرة معيشية تمثل نسبة مرتفعة من ميزانيات الأسر، على الرغم من أنها لا تزال ضمن مقاييس البنك الدولي البالغة 1 - 3 في المائة من إنفاق الأسرة. كما أفاد هذا التقييم أن دخل الأسرة متغير ولا يمكن التعويل عليه في ضوء أن معظم الوظائف المتاحة هي وظائف مؤقتة.

<sup>11</sup> أفادت دراسة الجدوى وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي أن المستفيدين يعتبرون أن (أ) التخلص من المخلفات الصلبة أقل أهمية مقارنة بتوفير إمدادات المياه والكهرباء والتخلص من المجاري؛ (ب) عملية الجمع الأساسية تحظى بأهمية أكبر من التخلص النهائي؛ (ج) نوعية عملية الجمع الأساسية غير كافية، ومن ثم لا يرغبون في سداد رسوم خدمات الجمع؛ (د) تكلفة جمع المخلفات الصلبة والتخلص منها مرتفعة للغاية؛ و (هـ) استخدام العربات التي تجرها الحمير - والخيل - في عملية الجمع الأساسية يفتقر إلى الفعالية وينبغي إيقافه.

- تحسين قدرات وأداء عملية الجمع والتخلص الصحي.
- تحسين استرداد التكلفة من خلال تدعيم مؤسسات الجمع والتخلص.
- الاستحواذ على الأراضي اللازمة والتي تقع في أماكن مناسبة بغرض إنشاء مرافق جديدة و/أو التوسع في المدافن الصحية الحالية.
- بناء الوعي العام.
- مراعاة المعايير الإسرائيلية الحالية لمواقع التخلص من المخلفات.
- تأمين التمويل اللازم للوفاء بالإجراءات الواردة أعلاه.

وكان مقرراً أن تقوم دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع، التي أجريت بطلب من السلطة الفلسطينية، بدراسة ثلاثة سيناريوهات محتملة لمواجهة الكميات المتوقعة للمخلفات الصلبة بحلول عام 2024. وبعد مشاورات مكثفة مع الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة الحقيقية<sup>12</sup>، تم التوصل إلى توافق في الآراء للتركيز على عملية جمع المخلفات الصلبة البلدية والتخلص منها، وتجريب برامج لاسترداد المخلفات. وتم الاتفاق أيضاً على بناء مدافن صحيين اثنين في شمال قطاع غزة وجنوبه.

النهج البرامجي. نظراً لأن إدارة المخلفات الصلبة في قطاع غزة تتطوي على بعض التحديات الخاصة، كما ذكر أعلاه، تم الاتفاق على أن معالجة هذه التحديات ستتطلب عدة إجراءات تدخلية مستدامة تمتد لسنوات عديدة. ولهذه الأسباب، تم الاتفاق مع الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة الحقيقية على أن اعتماد نهج برامجي<sup>13</sup> يتضمن إعداد مشروعين منفصلين مع التنسيق الوثيق بينهما يعتبر أكثر فعالية من تنفيذ مشروع واحد كبير. وقد أعرب العديد من المانحين عن استعدادهم لتقديم التمويل اللازم.

### ثالثاً. الأهداف الإنمائية للمشروع

يهدف هذا المشروع إلى تحسين إدارة خدمات المخلفات الصلبة في قطاع غزة.

### رابعاً. وصف المشروع

اسم المكون

المكون 1: مرافق نقل المخلفات الصلبة والتخلص منها

المكون 2: تدعيم المؤسسات

<sup>12</sup> بما في ذلك الأجهزة الحكومية (وزارات الحكم المحلي والشؤون البيئية)، والبلديات، ومجالس إدارة الخدمات والأطراف المعنية صاحبة المصلحة؛ والشركاء من المانحين (الوكالة الفرنسية للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي.

<sup>13</sup> يختلف النهج البرامجي المقترح أساساً عن البرنامج المتكامل الذي ينطوي على هيئة واحدة لإدارة التنفيذ.

المكون 3: عملية الجمع الأساسية واسترداد الموارد

المكون 4: إدارة المشروع

#### خامساً. التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

المبلغ	بالنسبة للقروض/الاعتمادات/الأدوات الأخرى:
2.10	المقترض
6.48	المفوضية الأوروبية
13.64	فرنسا (الوكالة الفرنسية للتنمية)
0.64	حكومة السويد
10.00	تمويل خاص
0.80	صندوق التنمية الإسلامي / الأنروا
1.60	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ البرنامج الاقتصادي لتمكين العائلات المحرومة
0.00	الفجوة التمويلية
35.26	المجموع

#### سادساً. التنفيذ

##### (أ) الترتيبات المؤسسية والتنفيذية<sup>14</sup>

في ضوء التحديات الخاصة بالترتيبات المؤسسية والتنفيذ المتوقعة في قطاع غزة، اتفقت الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة الحقيقية على اعتماد نهج برامجي لإعداد مشروعين منفصلين باعتباره الخيار الأكثر فعالية مقارنة بإجراء مشروع واحد كبير الحجم. ولذلك، جرى الاتفاق على أن يقوم البنك الدولي وشركاء التمويل الآخرون بتركيز الموارد على خان يونس ورفح والمنطقة الوسطى من مشروع قطاع غزة (برنامج إدارة المخلفات الصلبة في غزة بمحافظة خان يونس ورفح والمنطقة الوسطى)، في حين سيركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء التمويل الآخرون على بلدية غزة وشمال غزة (برنامج إدارة المخلفات الصلبة في غزة ببلدية غزة وشمال القطاع)، وخاصة نظراً لقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>15</sup>، بدعم من اليابان والبنك الإسلامي للتنمية، بمساندة المسائل المتعلقة بجمع المخلفات والتخلص منها في بلدية غزة وشمال القطاع.

<sup>14</sup> ترد الترتيبات المؤسسية في الرسومات البيانية التفصيلية في المرفق 3.

<sup>15</sup> رغم المشاركة النشطة والفعالة لبرنامج الأمم المتحدة في دعم جدوى إدارة المخلفات الصلبة، فإن مشاركة وكالات إدارة تنفيذ أخرى غير مستبعد.

وفيما يلي إستراتيجية تنفيذ هذا المشروع:

- أ. البناء على الدروس المستفادة من مشاريع مماثلة جرى تنفيذها في الضفة الغربية وقطاع غزة؛
- ب. تكليف صندوق قروض تنمية البلديات بالقيام بدور هيئة إدارة التنفيذ لضمان الالتزام بالمتطلبات المالية والتعاقدية والوقائية الخاصة بالبنك الدولي، ضمن واجبات أخرى؛
- ج. الاستعانة باستشاريين للإشراف على إنشاء المدفن الصحي في الفخاري (صوفا) جنوب قطاع غزة، وضمان التزام المقاولين بالمتطلبات المكلفين بها - مع مشاركة برنامج إدارة المخلفات الصلبة في غزة بمحافظات خان يونس ورفح والمنطقة الوسطى؛
- د. بناء القدرات الفنية والإدارية لدى وحدة العمليات الفنية بمجلس الخدمات المشتركة لمحافظات خان يونس ورفح والمنطقة الوسطى؛
- هـ. اعتماد نهج برامجي يتألف من مشروعين رئيسيين؛ و
- و. إقامة لجنة لتطوير خدمات إدارة المخلفات الصلبة بغرض تقديم التوجيه الاستراتيجي العام لهذا القطاع في غزة للإشراف على تنفيذ المشروعين.

#### (ب) متابعة النتائج وتقييمها

ستتولى وحدة إعداد المشروع والإجراءات الوقائية التابعة لصندوق قروض تنمية البلديات مسؤولية التنفيذ العام للمشروع، ويشمل ذلك إجراءات المتابعة والتقييم، وإعداد التقارير الفنية والمالية المرحلية. وستشرف الوحدة، بدعم من مجلس الخدمات المشتركة لمحافظات خان يونس ورفح والمنطقة الوسطى، على تجميع البيانات وإعداد التقارير الدورية عن سير العمل، وضمان الوفاء بالهدف الإنمائي للمشروع. كما ستحافظ على ترتيبات المتابعة والتقييم، بما في ذلك توفير أدوات إضافية لتخزين البيانات بغرض جمع البيانات، ومتابعة اللوحات البيانية للمخرجات والنتائج، وإعداد التقارير، وتقييم أداء المشروع. وسيتم توفير البيانات البيئية والاجتماعية، بما في ذلك الالتزام بخطة الإدارة البيئية وخطة العمل المعنية بإعادة التوطين، من خلال استشاريين مستقلين وقيام وزارة الشؤون البيئية بالمتابعة، على النحو المقترح في المرفق 1. وسيقوم الاستشاريون المستقلون، الذين سيستعين بهم المشروع، بمتابعة الجوانب الفنية لعقود الإنشاء في إطار المكون 1.

#### سابعاً. السياسات الوقائية (بما فيها المشاورات العامة)

لا	نعم	السياسات الوقائية التي قد تُفَعَّل بسبب المشروع
	X	التقييم البيئي (OP/BP 4.01)
X		الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)
	X	الغابات (OP/BP 4.36)



X		مكافحة الآفات (OP 4.09)
X		الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)
X		الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)
	X	إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12)
X		سلامة السدود (OP/BP 4.37)
X		المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)
X		المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)

#### ثامناً. نقطة الاتصال

البنك الدولي

للاتصال: إبراهيم خليل دجاني

المنصب: خبير أول في مجال العمليات

هاتف: 5366+241 / +972 2 236 6500

بريد إلكتروني: idajani@worldbank.org

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

الاسم: منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)

للاتصال: د. شكري بشارة

المنصب: وزير المالية

هاتف: +972 2 297 8842

بريد إلكتروني: mofirdg@palnet.com

هيئات إدارة تنفيذ المشروع

الاسم: صندوق تطوير وإقراض البلديات الفلسطينية

للاتصال: عبد المغني نوفل

المنصب: مدير عام

هاتف: +972 2 296 6610

بريد إلكتروني: anofal@mdlf.org.ps

تاسعا. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

The InfoShop

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

Telephone: (202) 458-4500

Fax: (202) 522-1500

Web: <http://www.worldbank.org/infoshop>